

البرنامج التونسي-السويسري للملكية الفكرية (TUSIP)

الهدف من البرنامج هو المساعدة في توفير حماية فعالة للملكية الفكرية لأصحاب المشاريع والمبدعين والباحثين والمنتجين في تونس.

تاريخ البرنامج وسياقه

أحرزت تونس تقدماً كبيراً منذ انتقالها السياسي اثر ثورة الياسمين في عام 2011، أكده بعد ذلك دستور جديد في عام 2014 وإنشاء مؤسسات جديدة للدولة. و في حين تطورت البلاد نحو حكم ديمقراطي ، لم يسير التحول الاقتصادي على نفس الوتيرة ، مما أدخل البلاد في أزمة اقتصادية. ورغم أن التحدي الرئيسي يكمن في خلق فرص العمل وتشجيع ريادة الأعمال بهدف تنويع الاقتصاد ، إلا أنه لم يتم الاعتراف بشكل كاف حقوق الملكية الفكرية كاستراتيجية ذات قيمة مضافة في مختلف قطاعات الاقتصاد الحضري والريفي.

بيانات عن المشروع

مدة المشروع

جانفي 2022 - ديسمبر 2025

الميزانية الاجمالية

1 500 000 فرنك

سويسري

المنظمة المانحة

كتابة الدولة السويسرية
للاقتصاد (SECO)

المنظمة المنفذة للمشروع

المعهد الفدرالي السويسري
للملكية الفكرية (IPI)

الشركاء الرئيسيين:

- وزارة التجارة وتنمية الصادرات (MCDE)
- المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (INNORPI)
- الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي (DGPA)
- المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (OTDAV)

تونس: بعض البيانات

عدد السكان: 11,7 مليون نسمة (2019)
المساحة: 163 610 كم مربع
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي: 1.0% (2019)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: 3317 دولاراً (2019)

ينص الدستور التونسي لسنة 2014 على أن "الملكية الفكرية مضمونة". وبالتالي، لدى تونس تشريعات بشأن الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والمؤشرات الجغرافية وأصناف النباتات وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كما أن البلاد التونسية طرف في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الملكية الفكرية.

ولكن على الرغم من أن تونس من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية الرئيسية الخاصة بالملكية الفكرية ، ولديها إطار قانوني وطني في هذا المجال و مؤسسات لحماية الملكية الفكرية وتشارك في العديد من اتفاقيات التجارة الحرة ، إلا أنها لم تستغل حتى الآن الإمكانيات التي تتيحها نظام الملكية الفكرية. علاوة على ذلك ، لم تعتمد بعد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ولا يزال أصحاب المصلحة في مجالات الملكية الفكرية والابتكار ونقل التكنولوجيا يفتقرون إلى التنسيق فيما بينهم.

وبالتالي وبناء على طلب من الدولة التونسية إلى الكونفدرالية السويسرية وقع انشاء مشروع البرنامج التونسي-السويسري للملكية الفكرية (TUSIP).

وقد تمت صياغة البرنامج بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في نظام الملكية الفكرية التونسي لتغطية احتياجاتهم وأولوياتهم وبهدف بناء قدرات القطاعين العام والخاص التونسي للاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وتحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف البرنامج:

يمثل البرنامج أهمية كبيرة لتونس تسعى من خلاله لتحقيق الأهداف التالية:

- تنفيذ أفضل وفعال لتشريعات الملكية الفكرية وإستراتيجية وطنية للملكية الفكرية وذلك للمساهمة في تحسين الظروف الملائمة للاستثمار والابتكار .
- أداء جيد لمؤسسات إدارة و تسجيل حقوق الملكية الفكرية وتوفيرها لخدمات فعالة وسهلة الاستخدام.
- بناء قدرات مؤسسات حقوق الملكية الفكرية وممثلي الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وذلك لتعزيز و اكتساب واستخدام حقوق الملكية الفكرية وكذلك نقلها إلى المستخدمين المحتملين.
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال تطبيق حقوق الملكية الفكرية.

الأنشطة المبرمجة لتحقيق أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى المساعدة في توفير حماية فعالة للملكية الفكرية لأصحاب المشاريع والمبدعين والباحثين والمنتجين التونسيين. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم تنفيذ أنشطة مختلفة لتعزيز الإطار القانوني الخاص بحماية الملكية الفكرية، بما في ذلك المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، وتحديث التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية ووضع الإطار القانوني اللازم لإنشاء منظمات الإدارة الجماعية في تونس.

بالإضافة إلى ذلك، تم التخطيط لأنشطة تهدف إلى بناء القدرات لتحسين خدمات التسجيل والإدارة من قبل أهم المؤسسات المسؤولة عن الملكية الفكرية.

ومن جهة أخرى سيركز البرنامج على رفع الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية والتسويق الوطني كأداة للتنمية الاقتصادية من خلال بناء القدرات الأكاديمية وقدرات المؤسسات العاملة في مجال الابتكار وتشجيع الصادرات. إلى جانب التحسيس لأهمية المؤشرات الجغرافية وكيفية إدارتها في قطاعي الأغذية الزراعية والحرف.

أخيراً، سيتعاون البرنامج مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات، السلطات القضائية والجمركية التونسية، من خلال تنظيم دورات تدريبية حول التفتيش ومكافحة التقليد والقرصنة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى من خلال تطوير مبادئ توجيهية والوثائق ذات الصلة.

التوافق مع أولويات التنمية العامة لتونس

يهدف المخطط الوطني التنموي 2016-2020 إلى جعل البلاد مركزاً اقتصادياً بالتركيز على تنويع الاقتصاد وتطوير الصادرات وخلق فرص العمل. تحديداً، يهدف المخطط إلى تشجيع الابتكار والإبداع من خلال مضاعفة عدد براءات الاختراع وزيادة الإنفاق على البحث العلمي إلى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 يتم تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة مساهمة البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال تعزيز قدرات وموارد النظام الوطني للبحث والابتكار.

كما تهدف أيضا تونس إلى أن تصبح رائدة في الاقتصاد الرقمي في المنطقة لذلك يؤسس المخطط التنموي أيضاً للخطة الاستراتيجية الوطنية الرقمية لتونس 2020. في هذا السياق، تم إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجية الوطنية ستارت أب تونس بموجب قانون الشركات الناشئة لعام 2019 وتهدف إلى جعل تونس قاعدة للشركات الناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وبالتالي فإن تونس هي أول بلد أفريقي له نظام وسياسة تحفيزية للشركات الناشئة.

ومع ذلك، وبالرغم من السياسات والمؤسسات الإصلاحية، لا يزال نظام الابتكار والملكية الفكرية مفككاً إلى حد ما ولن يكون مهيكلًا إلا في إطار استراتيجية وطنية للملكية الفكرية والابتكار.

وبالتالي و على الرغم من وجود قوانين ومؤسسات في مجال الملكية الفكرية في تونس، يبقى توضيح وتنسيق نظام وطني للملكية الفكرية الوطني أمر ضروري إلى جانب بناء قدرات أصحاب المصلحة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الملكية الفكرية لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي.

المستفيدون

تمثل الحكومة التونسية شريكاً ومستفيداً مباشراً من البرنامج لا سيما من خلال وزارة التجارة وتنمية الصادرات (MCDE)، المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (INNORPI) التابع لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم، و الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي (DGPA) التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، والمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (OTDAV) التابعة لوزارة الشؤون الثقافية.

كذلك من بين المستفيدين المباشرون الآخرون الذين يمثلون جزء من نظام الملكية الفكرية الوطني نذكر الديوان الوطني التونسي للصناعات التقليدية (ONAT)، و الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي (ANPR)، الإدارة العامة للديوانة، مركز الدراسات القانونية والقضائية (CEJJ)، مكاتب نقل التكنولوجيا، ممثلي القطاع الخاص، غرفة التجارة والصناعة، و مختلف مستخدمي تقنيات التكنولوجيا والابتكار مثل معاهد البحث العلمي والجامعات، المستشارين في مجال الملكية الفكرية (المحامون المختصين في مجال الملكية الفكرية، المستشارين في مجال نقل التكنولوجيا)، نقابات الفنانين و جمعيات منتجي المؤشرات الجغرافية و مستخدمي حقوق المؤلف.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:

السيدة زينب غفوري: منسقة البرنامج – برن، سويسرا: البريد الإلكتروني: Zeinab.Ghafouri@ipi.ch الهاتف: +41 31 377 72 08
السيدة صفا النجار: معاونة في إدارة البرنامج – تونس: البريد الإلكتروني: Safa.Najar@swisscontact.org
المعهد الفدرالي السويسري للملكية الفكرية (IPI) - www.ipi.ch